

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ١٨

الخميس ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر (قطر)

وبينما يندر أن تنصدر الصفحات الأولى التحديات العالمية الأخرى، التي ظلت معنا الآن لسنوات كثيرة جداً، فإنها لا تزال تواصل تقدمها في صمت مثير للقلق: فتحديات الفقر المدقع، والتدهور البيئي، واستمرار انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز حقوق الإنسان، تتنافس جميعها من أجل الحصول على الاهتمام، وأن توضع على جدول أعمال دولي حافل بالفعل.

وتكافح مؤسساتنا العالمية من أجل فهم هذه المجموعة الواسعة من التحديات التي تواجهنا الآن، ناهيك عن الاستجابة لها بطريقة فعالة. وهي تحديات تنشأ نتيجة حتمية لما ندعوه نحن الآن بالعملة، بكل بساطة. فهذه هي المعضلة: فالتحديات التي نواجهها تزداد عالمية، في حين أن المؤسسات المتاحة لمواجهةها لا تزال وطنية في المقام الأول. وإذا ما بسطنا الأمر أكثر من ذلك، فبالنسبة لأولئك الذين يشاركون في السياسة الديمقراطية، فرمما تكمن الإجابة عما يطالبون به، في الخارج، بينما تبقى أصوات جميع الناهجين في الداخل.

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أرتشوندو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

افتتحت الجلسة الساعة ٢٠/٢٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد كيفين رود، وزير خارجية أستراليا.

السيد رود (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): منذ أن

اجتمعنا آخر مرة في هذه الجمعية العظيمة، قبل عام، شهدنا تطورات ذات أبعاد تاريخية. فقد كان هناك احتجاجات تطالب بالديمقراطية والإصلاح الديمقراطي في العالم العربي بأسره، كما أدركنا مجدداً أن الحرية هي حق للجميع، وليس للقلة فحسب. وهناك أزمة اقتصادية عالمية متواصلة، بينما ندخل مرحلة جديدة وخطيرة، تهدد فرص عمل ومعيشة العاملين في كل مكان.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



اليوان الصيني. وأخيراً، لا بد لنا من تحديد وتنفيذ، بقيادة واضحة وعزم على تحقيق الأهداف، مجموعة من الحوافز الجديدة المبتكرة للنمو العالمي. وتشمل هذه، التمويل المبتكر من قبل القطاعين العام والخاص للشورة التحتية اللازمة لقطاعات الطاقة والمياه والزراعة والنقل والاتصالات. وتجب الاستفادة الكاملة من إمكانات الوظائف التي تنطوي عليها ثورة الطاقة الخضراء، عبر تسعير الكربون، وضرورة المشاركة الكاملة للمرأة والشباب في اقتصادات البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء.

فهذه ليست مجرد سياسات اجتماعية مفيدة، ولا هي مجرد سياسات بيئية مفيدة، بل هي الآن سياسات اقتصادية لازمة لتوليد الزيادة المقبلة، والمفقودة، في نمو الاقتصاد العالمي. وبالتالي، فإن المطلوب هو قيادة سياسية عالمية ووطنية قادرة على النظر إلى ما بعد الدورة الانتخابية القادمة، وعلى تجاوز النظر في الأجل القصير، وأن تنظر إلى ما هو استراتيجي بدلاً عما هو تكتيكي، وإلى ما هو ضروري بدلاً عن الملّح والآني.

وقد شهدنا تسارعاً، على مدى العقد الماضي، في تحول القوة الاقتصادية إلى آسيا، الأمر الذي مكنها من عودة الظهور بوصفها مركزاً لثقل الاقتصادي العالمي، بعد فترة من الانقطاع امتدت لأكثر من ٢٠٠ عام. ففي عام ٢٠٠٠، كان الاقتصاد الصيني مجرد ٣,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، بينما كانت الهند أقل من نصف هذه النسبة الضئيلة. وبحلول عام ٢٠٣٠، سوف يبلغ اقتصاد الدولتين أكثر من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع ارتفاع أكثر متوقع لتلك النسبة. وفي عام ٢٠٠١، كان نصيب الدول الآسيوية من الاحتياطيات العالمية من العملات الأجنبية ١٦,٦ في المائة، أما الآن، فقد ارتفعت تلك النسبة إلى ٣٩ في المائة.

وعندما تكلمت للمرة الأولى في هذه المنصة قبل ثلاث سنوات، تكلمت عن غيوم عاصفة كانت تتجمع عبر مختلف قطاعات الاقتصاد العالمي. وبدا كما لو كنا في حالة هبوط حاد ونحن نحدق في هاوية تنذر بإمكانية حقيقية لحدوث كساد عالمي ثان خلال قرن. ولكننا تمكنا عبر التدخل المنسق في عام ٢٠٠٩، من وقف ذلك السقوط. ومع ذلك، لا تزال أزمة الاقتصاد العالمي مستمرة لعامها الثالث، ولا تزال لديها القدرة على ابتلاعنا جميعاً. وفي غضون ذلك يتباطأ الانتعاش الاقتصادي، وتواصل البطالة ارتفاعها، بينما تتضاءل الثقة. وهناك شواغل متزايدة بشأن مستويات الديون السيادية، وشواغل أيضاً بشأن توفر الإرادة السياسية الوطنية والدولية، القادرة على التصدي لهذه التحديات.

وقد أصدر صندوق النقد الدولي، في هذا الأسبوع، تحذيراً شديداً للاقتصاد العالمي، يسلط الضوء على أننا دخلنا مرحلة جديدة وخطيرة. فما العمل إذاً؟

أولاً، ينبغي تنفيذ إصلاحات في النظام المالي، ويتعين ألا يطلب من دافعي الضرائب مزيداً من إنقاذ السلوك غير المسؤول لمؤسسات مالية معينة. ثانياً، تحتاج جميع الاقتصادات الكبرى إلى إيجاد مسار موثوق به مرة أخرى، نحو تحقيق فائض اقتصادي مع مرور الوقت، بما يتسق مع إطار مجموعة العشرين، المعني بتحقيق النمو الاقتصادي القوي والمستدام المتوازن. ثالثاً، يجب علينا منع بداية موجة جديدة من الحمائية، وعلينا إبرام اتفاق الدوحة، إذ سيديننا التاريخ فيما لو كررنا حمائية عقد ثلاثينات القرن الماضي، المدمرة للوظائف، والتي حولت أزمة مالية إلى كساد اقتصادي شامل.

رابعاً، لكي تنمو التجارة الدولية، ويسهم الطلب المحلي الصيني بقدر أكبر في نمو الاقتصادات العالمية، فإن علينا أن نحقق أيضاً إصلاحاً للعملة، وخصوصاً مع ارتفاع قيمة

المهمة حيوية لتجنب حدوث سوء تقدير استراتيجي مدمر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والذي من شأنه أيضاً أن يقوض النمو الاقتصادي العالمي.

وأكرر مرة أخرى: إن ما يحدث في آسيا الآن لا تقتصر أهميته على آسيا فحسب، بل هو كذلك بالنسبة للعالم بأسره.

وتربطنا مع منطقة جنوب المحيط الهادئ القريبة من أستراليا، روابط قوية قوامها الديمقراطية والمسؤولية المشتركة بيننا جميعاً فيما يتعلق بتنمية تلك الاقتصادات، وحماية بيئتها الطبيعية.

ونشكر الأمين العام على زيارته لمتدى جزر المحيط الهادئ، وهي أول زيارة من نوعها يقوم بها أمين عام للأمم المتحدة على الإطلاق. فالتزامه بمنطقتنا يحمل إشارة هامة فيما يتعلق بمصالح المجتمع الدولي برمته في ازدهار منطقة المحيط الهادئ، واستدامتها وديمقراطيتها.

ولقد أوضحت الأحداث العالمية التي وقعت منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجمعية العامة، أن النداءات الداعية إلى الحرية والديمقراطية، هي نداءات عالمية ولا تتجزأ. وتقف أستراليا إلى جانب بقية المجتمع الدولي في الثناء على شجاعة هؤلاء المواطنين الذين يسعون إلى تحقيق ما هو حق طبيعي لهم، في تونس، ومصر، وليبيا، والآن في سوريا.

وفي مصر، نحن ندعم الآن تحسين زراعة الأراضي الجافة، ونقدم المساعدات لبرامج التوظيف في المناطق الحضرية، بينما تمضي مصر نحو عقد انتخابات برلمانية ورئاسية حاسمة. في تونس، نقدم المساعدات الزراعية والانتخابية. وفي ليبيا، كانت أستراليا من أولى البلدان التي قامت بحملة على الصعيد الدولي من أجل إقامة منطقة حظر الطيران لحماية المدنيين في وقت بدا فيه أن القذافي في سبيله لتحقيق النصر. نحن فخورون بأن أستراليا منذ بدء الصراع

وعليه، فإن ما يحدث في آسيا الآن ذا صلة أساسية بما يحدث في العالم، وليس بالنسبة للمنطقة وحدها. ذلك أن النمو الاقتصادي الآسيوي، كان جيداً للغاية بالنسبة للاقتصاد العالمي.

غير أن آسيا شهدت أيضاً زيادة هائلة في النفقات العسكرية. فعلى مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، نما الإنفاق العسكري في شرق آسيا بما يقرب من ١٥٠ في المائة. وأثناء الفترة نفسها ارتفعت نفقات الولايات المتحدة العسكرية بنسبة ٣٦ في المائة فقط. وأصبحت آسيا، بسبب التزاعات الإقليمية العديدة التي لم تحل، والتوترات العسكرية، سوقاً جديدة للأسلحة العالمية.

وتعتبر كوريا الشمالية إحدى أكبر الدول التي تنفق على المجال العسكري، على الرغم من الفقر الذي يعاني منه سكانها. ويشكل برنامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية، وكذلك برنامجها للصواريخ بعيدة المدى، تهديداً مباشراً لأمن منطقتنا، بما في ذلك أستراليا.

ولكي نتصدى لهذه التحديات وغيرها في آسيا، على نحو كاف، فنحن بحاجة إلى هيكل مؤسسي إقليمي قوي، يؤدي دوراً مكماً للجهود الأمم المتحدة، وذلك من أجل المساعدة في بناء الشفافية، والتعاون، والشعور بالأمن المشترك في منطقتنا، في الوقت المناسب.

ولهذا السبب، عززت أستراليا مفهوم جماعة آسيا والمحيط الهادئ. فأمام دول المنطقة الإقليمية مجتمعة الآن، فرصة لتحقيق فكرة هذه الجماعة عبر المجتمع من خلال مؤتمر موسع لقمة شرق آسيا، التي ستضم لأول مرة هذا العام، رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ومع مرور الوقت، ستتمكن جماعة أقوى كهذه من تعزيز نوع من النظام المبني على القواعد على المستوى الإقليمي، وهو ما تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقه على الصعيد العالمي. وهذه

شرخا في العلاقة بين إسرائيل وتركيا. ولا نعرف إلى متى سيظل الإطار الحالي لخطة السلام العربية مطروحا. نخشى اندلاع انتفاضة أخرى من النوع الذي شهدناه من قبل.

وبوصفنا صديقا لإسرائيل، نخشى أنه في غياب تسوية تفاوضية، فإن الحالة الأمنية لإسرائيل سوف تتدهور بسرعة في السنة المقبلة. وبوصفنا صديقا للشعب الفلسطيني، نعتقد أن الوقت قد حان لإجراء مفاوضات مباشرة لإقامة دولة فلسطينية، مفاوضات تضمن أيضا أمن إسرائيل. إذا أحققنا في تحقيق ذلك، أحشى من خطورة العواقب مع استمرار تغير الساحة في الشرق الأوسط الأوسع. وألاحظ أيضا أن هذه الآراء طرحت اليوم من جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت.

ولذلك تحت أستراليا كلا الطرفين على اغتنام الفرصة وتشكيل مستقبل شرق أوسط جديد. نحن ننتظر نتائج الأسابيع المقبلة في نيويورك، قبل صياغة ردنا على أي قرار خاص معروض على الأمم المتحدة.

إن الإرهاب عدو جميع الشعوب المتحضرة. لقد مر عقد منذ ١١/٩، ولا يزال الإرهاب يلقي بظلاله العميقة على أمن وسلامة مواطنينا. فقد الكثيرون من خيرة أبناء أستراليا حياتهم في مكافحة الإرهاب في أفغانستان. وستظل أستراليا على المسار في أفغانستان، لأننا نرفض الخضوع للإرهاب.

وفي حين أن الإرهاب يهدد الآلاف، يهدد الانتشار النووي الملايين. وتظل أستراليا ملتزمة بشكل حيوي لتحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية وتعمل تحقيقا لهذه الغاية. ولهذا السبب أطلقنا مع اليابان مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح - للمضي قدما بجدول أعمال المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

في ليبيا، تعتبر على مستوى العالم ثالث أكبر الجهات المانحة الإنسانية للشعب الليبي الذي عانى طويلا. ونقف أيضا على أهبة الاستعداد للمساعدة في بناء المؤسسات في ليبيا الجديدة مستقبلا.

ما يواجهنا من تحديات الآن هو الوحشية المستمرة في سوريا. على النظام السوري الاستفادة من دروس ليبيا. ندعو الرئيس بشار الأسد إلى التنحي الآن، وأن يبدأ الإصلاح السياسي الآن، وأن يكتف المجتمع الدولي ضغوطه على دمشق كي تستجيب لأصوات الشعب السوري الذي يطالب بحريته المشروعة.

قبل اثني عشر شهرا، لم نتوقع التغيير في مصر أو تونس أو ليبيا. لكننا كنا نأمل أن نرى تقدما يحرز في العملية التاريخية لتحقيق السلام الدائم لشعبي إسرائيل وفلسطين. للأسف، لم يتحقق أي تقدم. تظل أستراليا ملتزمة بحل تفاوضي على أساس وجود دولتين يتيح لدولة إسرائيل أمانة ومستقلة أن تعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية آمنة ومستقلة.

على مدى الأشهر الـ ١٠ الماضية سافرت ثلاث مرات إلى كل من القدس ورام الله، حيث اجتمعت في كل مرة مع رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس. ودعوت الطرفين إلى الدخول في مفاوضات مباشرة. وذكرت أنها ينبغي أن تعقد على أساس حدود ١٩٦٧ إضافة إلى التبادل المناسب للأرض. وذكرت أن قضايا الوضع النهائي المتبقية - حق العودة ووضع القدس والأماكن المقدسة وتوفير الأمن الخارجي - ينبغي تسويتها عن طريق هذه المفاوضات المباشرة.

ما أحشاه هو أننا إذا لم تتم تسوية هذه المسائل في الأجل القريب، فإن الوضع الجغرافي السياسي سريع التغير في المنطقة سوف يجعل احتمالات التوصل إلى تسوية دائمة بعيدة. لقد شهدنا بالفعل توترا بين إسرائيل ومصر. وشهدنا بالفعل

لتمويلها الإنمائي للمنظمة بموجب المعايير الجديدة لفعالية المعونة الخاصة بنا.

الغذاء أمر أساسي للتنمية. وكذلك الحق في التعليم. لا بد من منح جميع أطفال العالم فرصة في الحياة - هذا جيد لهم وجيد لاقتصاداتهم. لهذا السبب، ومع التعلم من كل من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والتحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين، تعتقد أستراليا أن الوقت قد حان كي ينظر المجتمع الدولي في إنشاء مؤسسة جديدة بين القطاعين العام والخاص لها ولاية واضحة للتعليم المدرسي.

وفي الوقت الحالي، يتقاسم هذه المهمة البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بمساهمة لا تذكر للقطاع الخاص. لذلك، ينبغي أن ننظر في إقامة صندوق عالمي جديد للتعليم يركز حصريا على المهمة العاجلة المتمثلة في تسجيل قرابة ٧٠ مليون طفل في المدارس بحلول عام ٢٠١٥. وستنظر أستراليا في المساهمة بشكل كبير في هذه المؤسسة لتحقيق نتائج حقيقية بمعدل سريع قدر الإمكان. أدعو المانحين في مجال التعليم، الحاليين والمحتملين، إلى الانضمام إلى هذا الصندوق.

ودعما لأضعف شعوب العالم، نعترف أيضا بشعوب العالم الأصلية التي يقدر تعدادها بحوالي ٣٧٠ مليوناً، وتنتشر في ٩٠ في المائة من ١٩٣ دولة عضواً في الأمم المتحدة. إنها لا تزال من بين أكثر الفئات تهميشاً وحرماناً في العالم، بما في ذلك في بلدنا، أستراليا. لهذا السبب تجاوزت الحكومة الأسترالية الاعتذار للأجيال المسلوقة وتسعى إلى الإقرار الدستوري بشعبنا الأول. نحن ملتزمون بسد الفجوة بين الأستراليين الأصليين وغير الأصليين.

إن أملنا في مواجهة تحديات التنمية في العالم يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بسلامة الكوكب نفسه. إن الكوكب في

وإذ نتكلم في هذه الجمعية العامة، ينبغي أن نذكر أنفسنا بأن خمس البشرية يعيش في فقر مدقع. وظهر حجم التحدي بوضوح جراء الجفاف المدمر هذا العام في القرن الأفريقي. لقد شهدت مدى سوء الأمور عندما زرت المناطق المتضررة في تموز/يوليه. قدمت أستراليا ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار أمريكي. نحن فخورون بأن نكون رابع أكبر جهة مانحة دولية لهذه الأزمة. وسوف نستمر في العطاء.

في العام الماضي، اجتمعنا لنرى كيف أوفينا بتعهدنا الجماعي لانتشال بليون شخص من الفقر بحلول عام ٢٠١٥. جاء تقرير تقييم الأداء ضعيفاً للغاية. ومن غير المرجح أن تتحقق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. ضاعفت أستراليا مساعداتها الإنمائية الرسمية في الميزانية على مدى السنوات الخمس الماضية، ونحن في سبيلنا لمضاعفتها مرة أخرى بحلول عام ٢٠١٥. واستناداً إلى البيانات المتاحة، من شأن ذلك أن يجعل ميزانية المساعدات الإنمائية الرسمية في أستراليا سادس أكبر ميزانية في العالم.

وعلى المجتمع الدولي أن يدعم كلا من الجهود الإقليمية والعالمية الرامية إلى تلبية الاحتياجات الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي. ومع توقع بلوغ سكان العالم ٩,٣ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، سوف تكون هناك حاجة إلى زيادة إنتاج الغذاء العالمي بحوالي ٧٠ في المائة لإطعام العالم.

وفي مجال الأمن الغذائي، علينا أيضاً أن نكون صريحين. فشلت منظمة الأغذية والزراعة تماماً في الاضطلاع بولايتها تجاه فقراء العالم. وفي ظل إدارتها الجديدة، تحتاج منظمة الأغذية والزراعة إلى وضع أولويات واضحة للمستقبل، والتخلص من النفقات الإدارية العامة غير المستدامة التي تحملتها طويلاً. إذا لم تفعل منظمة الأغذية والزراعة ذلك، سوف تجرى أستراليا استعراضاً شاملاً

مصالح عالمية، تحركها القيم العميقة للحرية والعدالة للجميع. هذه أستراليا التي نفخر بعملها في العالم. هذه أستراليا التي تؤمن بمبادئ المواطنة العالمية الصالحة. هذه هي أستراليا التي تشمر عن مساعد الجد، أستراليا التي بطبيعتها تريد أن تساهم بحصتها، أستراليا التي تريد أن تحدث تغييرا نحو الأحسن من أجل منفعة البشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد زلماي رسول، وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية.

السيد رسول (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقرأ من على هذا المنبر بيان رئيسي، فخامة السيد حميد كرزاي، الذي اضطر لسبب طارئ إلى العودة من نيويورك إلى كابل، في أعقاب الاغتيال المفجع، في مؤامرة إرهابية، لرئيس جمهورية أفغانستان السابق ورئيس مجلس السلام الأعلى، السيد برهان الدين رباني.

وتبدأ رسالة رئيس الجمهورية كما يلي:

”من دواعي الشرف العظيم لي أن أحاطب الجمعية العامة في دورة هذا العام، وإن كنت أأسف لأنني لن أتمكن من القيام بذلك شخصيا. لقد كنت في نيويورك أول من أمس وكنت أطلع إلى حضور هذه الدورة الهامة للجمعية. ولكني اضطررت إلى العودة إلى كابل بعد الخبر المفجع باستشهاد رئيس الجمهورية السابق ورئيس مجلس السلام الأعلى الأفغاني، الأستاذ برهان الدين رباني. لقد اغتالته أيدي أعداء السلام في بلدي بمؤامرة إرهابية جبانة.

”في هذه اللحظة التي أتكلم فيها تنعي الأمة الأفغانية لا خسارة شخصية وطنية غالية تكن لها احتراماً عميقاً فحسب، وإنما تنعي أيضاً نصيراً للسلام عمل بلا كلل، حتى اللحظة الأخيرة من

نهاية المطاف لا يمكنه سوى تحمل قدر معين. يخبرنا العلماء بأن هناك قدرات للكواكب ينبغي ألا نحازف بتجاوزها - في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي واستنفاد طبقة الأوزون في المحيط الجوي والتلوث الكيميائي وتحمض المحيطات واستنزاف احتياطات المياه العذبة. إنها لا تتعلق بحدود الغلاف الجوي فحسب ولكن بالمحيطات أيضاً.

ستتاح في العام المقبل في ريو فرصة أمام المجتمع الدولي للعمل بحزم لحماية كوكب بات مجهدا، تماما مثلما نحتاج إلى اتخاذ إجراءات عالمية فعالة بشأن تغير المناخ. إن تغير المناخ لن يزول، حتى إذا اختار البعض الطريق السهل المتمثل في دفن رؤوسهم في الرمال. إذا فعلنا ذلك، لن يغفر لنا أطفالنا وأبنائهم ذلك أبداً - وينبغي ألا يفعلوا.

وبصفتنا المجتمع العالمي، فإننا نواجه تحديات ذات عواقب تاريخية - على اقتصادنا العالمي وعلى الأمن العالمي وعلى الحريات الأساسية لجميع الشعوب وعلى بيئتنا العالمية وعلى أمن مواطنينا، والتزامنا تجاه فقراء العالم وعلى قدرات كوكبنا ذاتها.

وفي حين أن الكثير من التحديات لا تزال ماثلة أمامنا، أثبتت السنة الماضية أن المجتمع الدولي عندما يعمل بشكل جماعي وحاسم، يمكننا أن ننجز - كما رأينا في قرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا وكوت ديفوار. لكن لكي نكون فعالين، لا بد من أن يواصل برلمان البشرية هذا، هذه الأمم المتحدة، استنهاض الإرادة السياسية للدول الأعضاء لجعل مؤسستنا العالمية فعالة. وإلا، فإننا سوف نصبح كالناقوس الطنان، مليئين بالضجيج والانفعال، لكننا في نهاية المطاف لا نجسد شيئا.

عندما جاء الأمين العام بان إلى أستراليا قبل أسبوعين، رأى بلدا يثمن النظام القائم على القواعد الذي تجسده الأمم المتحدة. إن أستراليا اليوم قوة متوسطة لها

”وفي هذه المناسبة أحث الجمعية على أن تتأمل أيضا في حياة ملايين الناس في كل أرجاء العالم الذين عانوا من أذى الإرهاب والعنف قبل ١١ أيلول/سبتمبر والناس الذين أزهقت أرواحهم بالعنف الإرهابي أثناء السنوات العشر التي انصرمت منذ ذلك الوقت.

”لقد عانت بلادي، أفغانستان، أشد المعاناة، لكن بلدانا كثيرة أخرى - من باكستان إلى الهند ومن العراق إلى أوروبا وبلدانا أخرى كثيرة في كل أنحاء العالم - وقعت ضحية عدو السلام هذا في هذا العصر. وأحث الجمعية على أن تكرر أيضا التوضيحات التي قدمتها أمم عديدة في الحرب على الإرهاب في كل أنحاء العالم. ولكنني ألتمس، في المقام الأول، أن نتمهل ونقيم ما حققناه بعد مرور ١٠ سنوات على اللحظة التي هزت العالم وأجبرته على عقد عزمه بطريقة لم يسبق لها مثيل على التصرف في مجاهدة عدو مشترك.

”في وقت لاحق من هذا العام ستحتفل أفغانستان بالذكرى السنوية لمرور ١٠ سنوات على بداية العصر السياسي الجديد الذي بزغ فجره بنهاية حكم الطالبان واتسم ببداية رحلة نحو أسلوب حياة قوامها السلام والرخاء والديمقراطية. ثمة الكثير جدا مما يحدو بنا إلى الاحتفال بالمنجزات الهائلة التي حققناها، بتضامن المجتمع الدولي ومساعدته السخية. لقد كانت السنوات العشر تلك فصلا فريدا حقا من تاريخ بلدنا العريق.

”لقد اغتنمنا الفرصة واتخذنا خطوات جريئة نحو توحيد البلد بعد عقود من الصراع والعنف، ووضعنا أسس ديمقراطية فتية. لقد كانت

حياته المميزة، من أجل أن يعم السلام في بلده. وبالنيابة عن الشعب الأفغاني، أعرب عن امتناني لرسائل المواساة التي أعرب عنها القادة من كل أنحاء العالم بهذه الخسارة الوطنية المروعة التي منيت بها أفغانستان.

”هذه الجمعية، باعتبارها التجمع الأكبر للأمم، تمثل أعظم تجل لتعددية عالمنا. وهي تتيح لنا أيضا أعظم فرصة رسمية، مرة في السنة، لتوجيه الاهتمام العالمي إلى شواغلنا الوطنية وإلى المسائل التي هم من وجهة نظرنا العالم كله.

”أثناء السنة المنصرمة ما شهدته العالم لم يكن فقط تقلبات سياسية تاريخية الأبعاد في الشرق الأوسط، وإنما أيضا أزمة اقتصادية عالمية مستفحلة وارتفاعات هائلة في أسعار الغذاء والطاقة وخرابا هائلا جلبته الكوارث الطبيعية. وقد شهدت معظم البلدان في كل أنحاء العالم ظروف معيشة شعوبهم تتفاقم، وبدا المستقبل لبلدان كثيرة غيرها قائما بصورة مستمرة. إننا، باختصار، نعيش في أوقات من الغموض والتأزم، وهذه الأوقات بالذات هي التي يكتسب التعاون الدولي فيها أهمية ومغزى حقيقيين.

”قبل ١٠ أيام أحييت هذه المدينة الذكرى السنوية العاشرة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية. وبالنيابة عن شعب أفغانستان، الذي عانى من ويلات الإرهاب بأحلك صورته، أشيد بذكرى ضحايا فاجعة ١١ أيلول/سبتمبر وأشاطر شعب الولايات المتحدة مشاعر الحزن التي جلبتها تلك الخسارة - الأحزان التي جددتها هذه الذكرى السنوية.

مرهونا بالنجاح في الحرب الدائرة في منطقتنا. ولكننا من أجل تحقيق النجاح يجب علينا أن نعيد النظر بصورة أساسية في هجونا في هذه الحرب وأن نكيفها حسب الاقتضاء. ومن الأمور الملحة أن نركز إستراتيجيتنا على جعل نضالنا الجماعي أكثر موضوعية وأكثر تركيزاً على النتائج. ويجب علينا أن نعرف عدونا لا بمعاملة انتقائية للجغرافيا التي يمكن أن نصل إليها، وإنما بتقييم التهديد الذي يشكله علينا بصرف النظر عن المكان الذي ربما يربط فيه.

”الشعب الأفغاني يظل نصيراً عنيداً للحرب على الإرهاب الدولي رغم تكبده خسائر لا توصف في هذا المسعى. ولكننا يتعذر علينا إدراك نجاعة الحرب التي يتحمل فيها المواطنون العاديون العبء الأكبر، بينما ملاجئ الإرهابيين الآمنة لا يمسه أحد لأنها بعيدة عن مدن وقرى أفغانستان. إن احتفاظ الحرب بشرعيتها سيعتمد في المقام الأول على تركيزها على المكان الذي ينطلق منه الإرهاب.

”ومن ناحية أخرى، وعندما يتعلق الأمر بتمرد الطالبان، فإننا نرى أن الأعمال العسكرية لا تشكل الحل الوحيد. ففي سعينا الحثيث إلى استعادة السلام إلى حياة شعبنا مددنا يد السلام والمصالحة إلى جميع الأفغان الذين كان لديهم ما يبرر بقاءهم خارج حدود العملية السياسية الحالية في أفغانستان.

”إن عملية السلام، التي قادها حتى الآن السيد رباني، الذي غيَّته يد المنون بصورة مفاجئة، من خلال مجلس السلام الأعلى، والتي حظيت بدعم شركائنا من المجتمع الدولي، تمثل مسعى شاملاً. فهي

منجزاتنا الاجتماعية والاقتصادية مذهلة وعظيمة مقارنة بأي فترة من تاريخ بلدنا. فلم يسبق أبداً أن تمتع الشعب الأفغاني بإمكانيات مماثلة في الحصول على التعليم والصحة ولم ير تنمية أعظم مما رآه للهيكل الأساسية في جميع أرجاء البلد.

”ومما يؤسف له أن الشعور بالامتنان والفخر الذي نشعر به تجاه منجزاتنا يقلل منه الافتقار إلى المكون الرئيسي للتنمية أي بلد، أي الأمن. فرغم احتضان الشعب الأفغاني المخلص للحرب الدولية على الإرهاب وانضمامه إليها، ورغم التضحيات التي لا تقاس التي قدمها على هذا الدرب، لم نل حتى الآن جوائز التمتع بحياة خالية من العنف والإرهاب.

”نحن الأفغان فخورون بالشراكة التي أقمناها، أثناء السنوات العشر الماضية، مع كفاح العالم ضد الإرهاب. ولئن كنا قد حاربنا معا ودحرنا المتطرفين في بعض من مواقعهم الحصينة التي سيطروا عليها مدة طويلة، فإنهم ما زالوا يتكاثرون في أماكن أخرى. واليوم نرى اتجاهها غطياً مقلقاً نحو زيادة التطرف بين الشباب. إن جماعة القاعدة، رغم تصفية قادتها، تظل تعمل بنشاط في المنطقة، مثلما يُبقي تمرد الطالبان على شبحة الفتاك في أجواء بلدي. وما زالت جماعة القاعدة وتنظيم الطالبان يحظيان بالملجأ الآمن ويتلقيان الدعم في المنطقة، الأمر الذي يساعدهما على البقاء والاستمرار. وإن مشكلة الملجأ الآمن هذه تشكل، بدون أدنى شك، موطن الضعف الأكبر في هذه الحرب.

”وبقدر ما يظل الإرهاب الدولي والتطرف تهديدتين حقيقيين للأمن الدولي، سيظل السلام

لا سيما من حيث تنمية قدرات مؤسساتنا الأمنية، سيكون دوراً حيوياً.

”من ناحية أخرى، إن المرحلة الانتقالية لا تقتصر على الأمن فحسب. والواقع أنه بينما المرحلة الانتقالية هي مرحلة مرغوب فيها وحتمية على السواء، فإن الأثر الاقتصادي لانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان يحتاج إلى أن يدار بعناية. بعبارة أخرى، بغية أن تعتمد أفغانستان على نفسها حقاً، وبصرف النظر عن الانتقال الأمني، سوف نحتاج إلى تحول اقتصادي شامل. وهذا التحول سوف يستغرق وقتاً أطول بكثير من الفترة الانتقالية الأمنية، وسوف يتطلب استمرار الدعم الثابت من شركائنا الدوليين بعد عام ٢٠١٤.

”وفي هذا السياق، نتطلع إلى المؤتمر الدولي الذي طال انتظاره بشأن أفغانستان، والمقرر عقده في بون، ألمانيا، بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وسيكون مؤتمر بون الذي تستضيفه ألمانيا برئاسة أفغانستان فرصة لنا كي نطلع شركائنا الدوليين على الانجازات الرئيسية التي حققها الاتفاق خلال السنوات العشر الماضية، وخاصة على التقدم المحرز في عمليتي الانتقال والمصالحة.

”والأهم من ذلك أننا سوف ندعو في بون إلى استمرار التزام المجتمع الدولي بمساعدة أفغانستان في الفترة التي تعقب عام ٢٠١٤، بعد إنهاء الوجود العسكري الأجنبي على أرض أفغانستان. وتحقيقاً لذلك، سوف نتشاطر رؤيتنا للسنوات العشر المقبلة – الرؤية المتمثلة في تطوير أفغانستان كي تصبح دولة مستقرة، ذات ديمقراطية عاملة واقتصاد مزدهر. وكبلد في وسط ”طريق الحرير الجديد“ الناشئ،

تشمل اندماج المحاربين المسلحين في الحياة المدنية الكريمة والتصالح مع قيادة الطالبان.

”وسياسة المصالحة هذه تستند إلى التزامنا بجعل العملية السياسية أكثر إشتمالية، وبتقديم بديل حقيقي مقبول عن العنف لجميع أفراد الطالبان وجميع القادة المتمردين الآخرين، الذين يتواجد معظمهم حالياً خارج أفغانستان. إن أولئك القادة مرحب بعودتهم إلى ديارهم والاضطلاع بدورهم الملائم في الحياة السياسية الأفغانية وفي الحكومة – رهنا بقطع صلاتهم بالقاعدة وببذخ أنشطة العنف وقبولهم بالدستور الأفغاني. ومن الواضح أن هذه الإستراتيجية لن تتكامل بالنجاح بدون التعاون المخلص من الشركاء الإقليميين والدوليين، وأبرزهم جمهورية باكستان الإسلامية.

”عام ٢٠١١ عام حاسم لأفغانستان. وأهم تطور لبلادنا كان ابتداء العملية الانتقالية في شهر تموز/يوليه الماضي. وهذه العملية ستشهد النقل الكامل للمسؤولية الأمنية من القوات الدولية إلى الأفغان بحلول نهاية عام ٢٠١٤. ومع اكتمال العملية الانتقالية نكون نحن الأفغان وشركاؤنا الدوليون قد أحرزنا أهم هدف استراتيجي لشراكة العشر سنوات: ظهور أفغانستان التي تعتمد على نفسها والتي تمثل دار السلام لجميع الأفغان، أفغانستان التي تتمتع بالسلام وتعيش في سلام مع سائر العالم.

”ومن نافلة القول إن نجاح العملية الانتقالية يعتمد، إلى جانب مطلب الشعب الأفغاني وعزمته الصلبة، على استمرار الدعم من المجتمع الدولي. ودور شركائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي،

المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وفقاً لما أذن به الأمين العام. وتطلع في الأشهر المقبلة إلى المشاركة في هذا الاستعراض ونتيجته الإيجابية.

”وحول موضوع التعاون الإقليمي، نعمل حالياً على نحو وثيق مع صديق أفغانستان القديم وشقيقها، جمهورية تركيا، بغية عقد مؤتمر إقليمي في اسطنبول بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وسيساعد مؤتمر اسطنبول الذي تستضيفه تركيا وتؤيده أفغانستان، على بناء رؤية إقليمية مشتركة للسلام والاستقرار. وسوف ينوّه المؤتمر بسعي أفغانستان لتحقيق الاستقرار، فضلاً عن الاعتراف بتزايد حاجة المنطقة لبناء الثقة والتعاون إزاء التحديات المشتركة التي نواجهها، ولا سيما الإرهاب، والتطرف، وتجارة المخدرات، والعقبات التي تعترض التفاعل والحركة المشروعين، وهذا غرض من فيض.

”وعلى مدى السنوات العشر الماضية، قمنا بالعديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي، وكان الهدف في الأساس تعزيز الأنشطة التجارية والاقتصادية. ومع ذلك، تعلمنا أنه ما لم نعالج بجرأة خلافاتنا السياسية وقلة الائتمان والثقة التي تقسم المنطقة، فإن التعاون الإقليمي سيظل طموحاً. لهذا السبب بالذات، سوف نهدف في مؤتمر اسطنبول إلى التركيز على المسائل السياسية والأمنية.

”وفي الأسابيع المقبلة، نتوقع أن نحري مشاورات مع جميع البلدان في منطقة قلب آسيا بغية التوصل إلى فهم مشترك في الفترة السابقة للمؤتمر.

يمكن لأفغانستان أن تصبح مركزاً إقليمياً للتجارة والنقل العابر. وهذه الرؤية جديدة بكل الجهود التي يمكننا نحن الأفغان أن نعبئها، فضلاً عن كل الدعم الذي يمكننا أن نحصل عليه من المجتمع الدولي.

”وكإطار للشراكة الطويلة الأجل، سوف ندعو إلى نموذج جديد للتعاون بين أفغانستان وأصدقائنا وشركائنا. والشراكة الاستراتيجية التي نتفاوض حالياً بشأنها مع الولايات المتحدة وغيرها من الشركاء، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ستكون نموذجاً لشراكة دائمة وشاملة نود أن نقيمها مع أعضاء المجتمع الدولي. وستساعد هذه الشراكات على ضمان أمن أفغانستان واستقرارها، فضلاً عن مساعدة تنميتها الاقتصادية المقبلة. وأؤكد أنه لا الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، ولا أي شراكة من الشراكات الأخرى التي سوف نقيمها في المستقبل، ستكون خطراً على جيراننا، أو على أي بلد آخر.

”وأؤكد أيضاً أنه في سياق هذه الشراكات المستقبلية، فإن مبدأ السيادة الأفغانية والدور المركزي للدولة الأفغانية يجب إعطاؤهما مصداقية؛ وينبغي لطريقة شراكتنا المتواصلة أن تلبي احتياجات أفغانستان ذات السيادة. وكخطوة هامة في هذا الاتجاه، يجب إزالة جميع الهياكل الموازية التي أنشأها المجتمع الدولي، سواء في مجالات الأمن أو الإدارة أو التنمية، بغية إفساح المجال أمام ظهور مؤسسات أصلية حقيقية ومقتدرة.

”وبوجه خاص، يجب تعديل دور الأمم المتحدة في أفغانستان بحيث يلبي متطلبات السيادة الأفغانية. وإنني أرحب باستعراض ولاية بعثة الأمم

المجتمع البشري، وبغية تحقيق الإمكانيات لإقامة عالم سلمي ومزدهر لنا جميعاً. واجتماعنا هنا هو أيضاً دليل على الدور القيّم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تحقيق إرادتنا الجماعية. وأشيد بالقيادة الرائعة التي أظهرها الأمين العام بان كي - مون في توجيه الأمم المتحدة بالاتجاه الذي يمكن أن تصبح فيه بحق ذخراً لعالم سلمي.

”وأخيراً، ثمة بلدان عديدة من جميع أنحاء العالم وقفت وقفة تضامن، على مدى السنوات العشر الماضية، مع الشعب الأفغاني. فبالنيابة عن شعب أفغانستان، أشكرها مرة أخرى على دعمها.“
رفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٠.

”وفي العالم المترابط اليوم، تتأثر التطورات في أفغانستان والمنطقة المحيطة بها تأثيراً كبيراً بالأحداث التي تقع في العالم على نطاق أوسع. لذلك، نحن في أفغانستان نراقب الحالة في الشرق الأوسط مراقبة وثيقة. وكدولة عانت من الحرب والتدمير لسنوات عديدة، فإن اندلاع أعمال العنف في هذه البلدان يسبب لنا الشعور بالقلق. ونشعر بالقلق خاصة إزاء التطورات في ليبيا. إننا نعترف بالمجلس الوطني الانتقالي بوصفه حكومة ليبيا الشرعية. ومع ذلك، وبناء على خبرتنا، نحث الأمة الليبية الشقيقة على أن تتذكر أن أقصر طريق إلى السلام سيكون من خلال كفالة الشمولية والحفاظ على وحدة الأمة الليبية.

”ويتعاطف شعب أفغانستان تعاطفاً عميقاً مع محنة إخواننا وأخواتنا في فلسطين. ونكرر دعوتنا إلى وضع حد فوري لمعانثهم وإعمال حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في إقامة دولة مستقلة. وفي هذا الصدد، نقف بحزم وراء الجهود الرامية إلى قبول فلسطين عضواً كاملاً العضوية في الأمم المتحدة. وآمل أن نشهد هذا العام، بكل فخر، قبول فلسطين بوصفها العضو ١٩٤ في الأمم المتحدة.

”ويتشاطر الشعب الأفغاني أيضاً ألم الخسارة التي عانى منها الشعب الياباني عندما ضربت الكوارث الطبيعية في وقت سابق من هذا العام. فاليابان صديقة لأفغانستان منذ فترة طويلة، وإننا واثقون من أن هذه الأمة العظيمة سوف تتغلب على تحديات الانتعاش في وقت قريب.

”إن الجمعية تعبير عن إرادتنا الجماعية للوقوف معاً في التصدي للتحديات التي تواجه